

لماذا تسارع الترحيب الدولي بوقف إطلاق النار في ليبيا

الاتفاق يضمن لمصر الخطوط الحمراء ويوفر لتركيا قشة نجاة



الليبيون ينشدون الاستقرار

لوحث به أكثر من مرة، وأبدت استعداداً له طالما هناك تهديدات مباشرة للأمن القومي.

ويعني إبطال وقف إطلاق النار حين التنفيذ بقاء الأوضاع على ما هي عليه، ما يكفي لتحقيق الاطمئنان نسبياً للقاهرة، مع الدفع بقوة نحو وقف التدخلات الخارجية، كهدف رئيسي، فمصر الدولة الوحيدة تقريبا التي ليست لها أطماع في ليبيا، ومصالحها المركزية في الحفاظ على وحدة أراضيها والتخلص من الإرهابيين وجلب الأمن والاستقرار. احتاجت تركيا إلى وقف إطلاق النار لتثبت أنها تريد السلام ولا تسعى للحرب، حيث تعرضت لضغوط كثيفة الفترة الماضية، وحاصرتها اتهامات بأنها دولة مشاغبة في المنطقة، واستغندت خطتها في توظيف التناقضات بين روسيا والولايات المتحدة، وداخل الاتحاد الأوروبي، وبدأت تصبح عبئا على عدد من دوله، وكان لزاما عليها الانحناء لعواصف قبل أن تتعبد خسائر، وتخسر ورقة ليبيا للأبد.

منحها وقف إطلاق النار فرصة لتخطي منغصات تحيط بها من جوانب مختلفة، وجعلها تغير خطابها نحو مصر، وتبدو كأنها على وفاق معها، وأوحت لرجالها في طرابلس بهذا المعنى، لتبريد سخونة التي بدت على ورقة التدخل العسكري، وتصدر إلى حلفائها في غرب ليبيا وخارجها أن هناك صفقة بين انقرة والقاهرة لتقاسم المصالح، وهي كقيلة بزعة علاقة الثنائية بحلفائها.

تتمثل هذه المسألة دلالة أبعد من ليبيا، لأنها يمكن أن تؤثر على علاقة مصر بكل من اليونان وقبرص، فأحد أهداف تركيا تخليص هذا التحالف الثلاثي، والذي يضر بمصالحها، لذلك عمدت إلى الإيحاء بأن وقف إطلاق النار جاء في شكل نقاهات مع القاهرة، في إشارة إلى أن الأخيرة قد تنقلب على تحالفاتها في شرق المتوسط. يقود النظر في طبيعة المواقف الدولية إلى حالة نادرة اجتمعت على وقف إطلاق النار، كمنفذ من التشتت الحالي في الفضاء الغربي، ورفع العتب عن واشنطن، ويفضي إلى التعرف على حقيقة نوايا روسيا، التي تريد ألا تبدو كمن يشعل الحرائق في ليبيا، عقب تزايد الحديث عن دورها العسكري المتزايد، وارتفاع مستوى التأثير الذي تلعبه عناصر شركة "أغاس" للأمن في كل من سرت والجفرة.

تتألفت مجموعة من التطورات فرضت وقف إطلاق النار، غير أن تطبيقه على الأرض يرتبط بدرجة الالتزام به، بما يمهّد الطريق لاستئناف عملية المفاوضات الشاقة، ففي هذه اللحظة يبدو التوازن مقبولا بين الطرفين الرئيسيين، وهو ما سعت إليه الكثير من القوى الإقليمية والدولية أملا في منع هيمنة طرف على آخر.

على هوة واسعة لفهم دواعي وقف إطلاق النار من قبل الجانبين، فالأول اعتبره مدخلا للإصلاح الحقيقي الذي يريده لبلده، بينما فسره الثاني على أنه إعادة تموضع لحلفائه، ويمنحه أملا للاستمرار على رأس السلطة في صورتها الجديدة، كمسؤول عن تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، بحكم خبرته دون أن يعبا بحجم الكوارث التي تسبب فيها. يمكن القياس على ذلك في حالتي مصر وتركيا، حيث سوقت كل دولة خطوة وقف إطلاق النار باعتبارها نصرا رمزيا لها، فالقاهرة رحبت بها، لأنها تتسجم مع دعوتها السابقة لذلك في 20 يونيو الماضي، خاصة أنه على مدار الشهرين الماضيين لم يتم تجاوز الخط الأحمر الذي حدده الرئيس عبد الفتاح السيسي في خطاب شهير.

تلقت مصر الخطوة وأيدتها دبلوماسيا وربطتها بالتسوية المطلوبة، التي تعفيها من تدخل عسكري ثقيل ولا تبغيه أصلا، لكنها

المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بعد توقف تصدير النفط وعدم الحصول على عائداته منذ بداية العام، وارتفاع التملل في صفوف الميليشيات الداعمة له.

كادت السبولة التي تعيها حكومة الوفاق تفجرها من الداخل، وبدأ القبول بوقف إطلاق النار خيارا يمكنها من الحصول على هدنة لترتيب أوضاعها، وباعتها لانصارها كخطوة للسيطرة على سرت والجفرة بدلا من دفع ثمن باهظ لتمكينها من المنطقتين. وجد الطرف المقابل أن وقف إطلاق النار يتسجم مع الكثير من محتوى المبادرة التي أطلقها عقيلة صالح رئيس البرلمان، ويمكن أن يقود إلى تطبيق بنودها الأخرى، ناهيك عن تكريس وضع الرجل قرقم سياسي محوري في الشرق على حساب قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر. ينطوي التباين في المضمون الذي حواه بيان عقيلة عن بيان السراج،

أزمة شرق البحر المتوسط ضاعف من حدتها، لأن تركيا تعمدت الربط بينهما كي تملك أدوات أكبر للمساومة، وتحقق الحد الأدنى من المكاسب التي تسعى إليها.

توافق إرادات

اجتمعت إرادة الأطراف المحلية على وقف إطلاق النار، على أمل أن تجد فيه وسيلة للتسلل إلى أهدافها الخفية، حتى لو كانت متباعدة، فرئيس حكومة الوفاق فايز السراج، وجد فيه ملاذاً لإنقاذ سفينته الشخصية من الغرق، بسبب الخلافات التي تعطل داخلها، أو تحميله مسؤولية استدعاء تركيا والمرتزة. قد يصبح الرجل لقمة سائغة من كيش فداء للكثير من الأخطاء التي وقع فيها، فلم تعد لديه القدرة على حل التناقضات الواسعة، مع تزايد

الترحيب المحلي والإقليمي والدولي بإعلان وقف إطلاق النار بين فرقاء الأزمة الليبية لم يخف الغموض الذي يحيط به ما يدفع كل طرف إلى تأويله حسب مصالحه وتحالفاته. كما أن هذا الغموض وفر فرصة للأطراف الخارجية لإعلان دعمها له بالرغم من تناقض مصالحها وأجنداتها كونه يوفر فرصة نادرة لإعادة تقييم الوضع خاصة لدولة مثل تركيا التي تحاصرها الأزمات في الداخل والخارج.

تتباين تماما مع ما هو معلن من تصورات وممارسات، جعلتها في الأونة الأخيرة تلجأ إلى وقف إطلاق النار دون أن تعرف كيف تصل إليه بالضبط، وما هي الأدوات اللازمة لتفكيته؟

هروب مفاتيح الأزمة

هربت بعض المفاتيح الرئيسية في الأزمة ونهبت إلى قوى متفرقة، منها القوي والضعيف، والداخلي والخارجي، والمعلن والخفي، والمنظم والعشوائي، إلى آخر مظاهر الأندواجية التي تجرت في ليبيا، وأكدت أن الإمساك بتلابيب النصر العسكري صعب، والقبض على الجيوب الحيوية للسلام مستحيل. لجأت جميع الأطراف إلى حيل ومناورات والتفاقت متعددة لتحقيق أهدافها، بالتلويح بالضغوط، والليونة، والوصفات الوسط، ولم تفلح في تسبير الأزمة بالطريقة التي يريدها كل طرف، فالقبض على أحد المفاتيح يوازيه مفتاح آخر في جهة مقابلة، وفقدت الأوراق المبعثرة مفعولها مع وجود مظهر أو أقوى منها في يد الآخرين.

مضت الأزمة بين صعود وهبوط وأخذ ورد، وتفاؤل وتشاؤم، وانتصارات وهزائم، وزاد على ذلك التلويح بتدخلات عسكرية من قبل مصر والتوقف عند دفع درجة الاستعداد والجاهزية، ولم يجد من لامسوا الأزمة عن قرب أو بعد وسيلة لإنهاء الأزمة حربا أو سلما، وعجزت الخيارات المطروحة عن فرملة اندفاعها إلى الجهول.

وصلت القوى المعنية بالأزمة إلى اقتناع بأن وقف إطلاق النار يمثل مخرجا مناسباً للجميع في الوقت الراهن. فحالة اللاسلم واللاحرب من الصعوبة أن تستمر طويلا في ظل التبرص الفاضح، وانخفاض معدل الثقة بين الأجنحة المتصارعة، محليا وخارجيا، ويمكن أن تفتتح بسهولة على معارك ضارية قد تصعب السيطرة عليها.

مع دخول المرتزة أجواء الحرب وتنامي دور القوى المتطرفة، بدت مهمة التحكم في اتجاه الاشتباكات شبه مستحيلة، كما أن تقاطع ليبيا مع

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

لم يكن إعلان وقف إطلاق النار في ليبيا، الجمعة، الأول منذ بداية أزمة متعددة، ولن يكون الأخير في ظل التباين الحاصل في المصالح التي حملها بيان حكومة الوفاق في طرابلس، وبيان مجلس النواب في طبرق، فكك الشفرات السياسية والإغاز الأمنية المترامية بحاجة إلى المزيد من الجهود الجماعية التي تتجاوز الإعلان المفاجئ. ما يلفت الانتباه حالة الترحيب البروتوكولي من قبل أطراف محلية وإقليمية ودولية، والسباق نحو تأييد الخطوة وتسويقها باعتبارها نصرا نوعيا. ربما يكون ذلك مقبولا وصحيحا في هذه الأجواء، ليس لأن وقف إطلاق النار سيقود حتماً إلى السلام والاستقرار، لكن لأن غالبية الأطراف المنخرطة في الصراع أو على هامشه والمهتمة به ولها مصالح في ليبيا انهكت بما يكفي وتحتاج إلى فترة من الهدوء والتقاط الأنفاس.

أيدت مصر الخطوة
دبلوماسية، والتي تعفيها
من تدخل عسكري ثقيل،
لكنها لوحث به طالما
هناك تهديدات مباشرة

كشفت تفاصيل الأزمة الليبية عن فروقات واضحة في حسابات القوى المختلفة، وأوجدت توازنات عميقة وهشة بين جهات عدة، وقادت إلى تحولات في المعادلات المادية والمعنوية للقوة التقليدية، وحشرت المرتزة كلاعب أساسي يمكن أن يؤثر في الترتيبات المقبلة في مرحلة وقف إطلاق النار. وأدت التعقيدات إلى خفض قدرة الكثير من القوى الكبرى على الفعل الحقيقي، واللجوء إلى مناورات خفية

اتفاقات سابقة في ليبيا بقيت حبرا على ورق

من جهة والدول الأخرى الداعمة للمعسكرين من جهة أخرى. وقاطع حفتر رغم وجوده في باليرمو، الاجتماعات. فيما خرجت تركيا من المؤتمر.

● أبو ظبي: في 28 فبراير 2019، أعلنت ليبيا، لأنها يمكن أن تؤثر على علاقة مصر بكل من اليونان وقبرص، فأحد أهداف تركيا تخليص هذا التحالف الثلاثي، والذي يضر بمصالحها، لذلك عمدت إلى الإيحاء بأن وقف إطلاق النار جاء في شكل نقاهات مع القاهرة، في إشارة إلى أن الأخيرة قد تنقلب على تحالفاتها في شرق المتوسط.

● إعلانان في ليبيا: في 21 أغسطس 2020، أعلن السراج وصالح بشكل مفاجئ في بيانين منفصلين وقفا فوراً لإطلاق النار في أنحاء البلاد وتنظيم انتخابات مقبلة، إلا أن البيانين ليسا متطابقين. والسؤال الذي يبقى مطروحا: هل سيطبق هذان الإعلانان أم سيبقيان كالاتفاقات السابقة حبرا على ورق؟

● إيمان في فرنسا: في يوليو 2017، تعهد السراج وحفتر انشاء اجتماع في لاسيل سان كلو في المنطقة الباريسية، بالعمل لإخراج البلاد من الفوضى ودعوا إلى وقف إطلاق نار وتنظيم انتخابات. في 29 مايو 2018، تعهد فايز السراج وخليفة حفتر وكذلك عقيلة صالح ورئيس مجلس الدولة خالد المشري الذين اجتمعوا في باريس، بالعمل سويا من أجل تنظيم انتخابات عامة، وفق إعلان تمت تلاوته بعد المؤتمر. لكن هذين الإعلانين بقيا من دون تنفيذ.

تحفظات عن الاتفاق. في 23 ديسمبر 2015، وبعد مفاوضات استمرت أشهراً، وقع ممثلون للمجتمع المدني ونواب في الصحيرات في المغرب، اتفاقاً برعاية الأمم المتحدة ينص على تشكيل حكومة وفاق وطني مقرها طرابلس. لكن البرلمان المنتخب عام 2014 والمؤتمر الوطني - وهو مجلس انتقالي انتخب في أغسطس 2012 - أبدى

معارضة له. ● قمتان في فرنسا: في يوليو 2017، تعهد السراج وحفتر انشاء اجتماع في لاسيل سان كلو في المنطقة الباريسية، بالعمل لإخراج البلاد من الفوضى ودعوا إلى وقف إطلاق نار وتنظيم انتخابات.

في 29 مايو 2018، تعهد فايز السراج وخليفة حفتر وكذلك عقيلة صالح ورئيس مجلس الدولة خالد المشري الذين اجتمعوا في باريس، بالعمل سويا من أجل تنظيم انتخابات عامة، وفق إعلان تمت تلاوته بعد المؤتمر. لكن هذين الإعلانين بقيا من دون تنفيذ.

● باليرمو: في نوفمبر 2018، نظمت إيطاليا القوة الاستعمارية السابقة، مؤتمراً دولياً في باليرمو لمحاولة تحقيق تقارب جديد بين السراج وحفتر. لكن المؤتمر فشل بسبب الانقسامات المستمرة بين الليبيين

● اتفاق الصحيرات: في 17 ديسمبر 2015، وبعد مفاوضات استمرت أشهراً، وقع ممثلون للمجتمع المدني ونواب في الصحيرات في المغرب، اتفاقاً برعاية الأمم المتحدة ينص على تشكيل حكومة وفاق وطني مقرها طرابلس.

لكن البرلمان المنتخب عام 2014 والمؤتمر الوطني - وهو مجلس انتقالي انتخب في أغسطس 2012 - أبدى



هدنة هشة